أي بمعنى اعلم ولا يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكرها المصنف ولا
يجوز حذف مفعوليها اي مفعولي افعال القلوب معاً او حذف احدهما فقط كما ثبت ذلك
الحذف بدون قرينة لو صيغ بها لانه ان كان منوياً وقد حذف بلا قرينة تدل عليه يفوت
المقصود حذفهما معاً او احدهما واما لو منسياً فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون ومقروناً مع قرينة كثر حذفهما معاً لانهما كجزء شيء واحد لان المفعول
الحقيقي مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا اثبتا اثبتا معاً واذا حذفا حذفا معاً
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقاً وبهذه العلة ايضاً قل حذف احدهما فقط
معطوف على كثر وقيد قران القرينة ماخوذ فيه ايضاً لان القيد المقدم على المعطوف عليه
يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولى اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيراً لهم على قراءة الغيبة اي بخلهم هو
خيراً لهم واما حذف الثاني فكقوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا [illegible] على [illegible] ومن خصائصها جمع خصيصة بمعنى خاصة جواز الالغاء واريد ما يقابل
الوجوب والامتناع اي ابطال عملها في المفعولين لاستقلالهما كالامتناع فاذا الغيت
الغيت فيهما لان الكلام يحصل من مجموعهما والاعمال لان في التوسط والتاخير
تقدم المنصوب عليه وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين معموليها
والتعبير بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصور نحو زيد علمت منطلق وفي
بعض شروح الكافية ان الاعمال اولى في هذه الصورة لانه فعل وله نوع تقدم لفظي
وفي بعضها انهما متساويان او تاخرت نحو زيد منطلق علمت ومن هذه الصورة
الالغاء اولى لعدم التقدم اللفظي قطعاً والمعنى في صورة الالغاء كالمعنى في صورة الاعمال
بعينه في زيد ظننت قائم مع ظننت زيداً قائماً واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور
على انه لا يجوز الالغاء وبعضهم اجازه تمسكاً بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يأولونه
بتقدير ضمير الشان ليكون الجملة مفعوله الثاني او بتقدير اللام قبل الجملة فيكون
تعليقاً لا الغاء وحذف كل من ضمير الشان واللام جاء في الضرورة وترجح في التسهيل
التاويل ورضي الالغاء ومما يجب ان ينبه له ان المتوسط والمتاخر عنهما ان كان
مصدراً يجب الالغاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه على ما سيأتي ومما يجب فيه
الالغاء التوسط بين معمولي ان نحو ان زيداً احسب قائم واسم كان وخبره نحو
ليست بحكم احسب [illegible] او بين سوف ومعمولها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف العطف ومدخوله نحو جاءني زيد واحسب
عمرو وفي التسهيل ان مذهب البصريين في نحو ضربت احسب زيد جواز الالغاء لا [illegible]

فيكون

بلغ

فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوباً مفعولاً لاحسب او مرفوعاً فاعلاً لضرب
وضرب مفعولاً ثانياً له قدم عليه ومنها اي من خصائصها جواز ان يكون فاعلها
ومفعولها الاول ضميرين ولا يجوز ان يكون لفاعل ضمير متصلاً والمفعول اسماً
ظاهراً كلاهما بمعنى في فعل من الافعال فلا يقال زيداً ضرب ولا زيداً ظن قائماً بارجاع
الضمير الى المفعول المتقدم متصلين لابد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلاً
يجوز في غيرها ايضاً نحو ما ضربت الا اياي وانما ضربت اياك واياك ضربت وما
ضربك الا انت وانما ضربك انت صرح به الرضي متحدي المعنى بكلاهما خطاباً
وغيبة وقال الرضي ويجوز ان يكون احدهما بعضاً من الآخر ايضاً نحو ما ورد في
الحديث رأيتني مع رسول الله [illegible] نحو علمتني او علمتك او زيد علمه قائماً
ولا يجوز ضربتني بل ضربت نفسي قال [illegible] لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة
فاذا اتحدا [illegible] بنفس تصريحاً وتنبيهاً على ما عسى ان يغفل عنه بسبب ندرته بخلاف
افعال القلوب فان الانسان ما علم بحاله من حال غيره فلا يحتاج الى زيادة [illegible] وزيف
ما هو المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضي ويجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ظاهرين متحدي اللفظ والمعنى نحو حسب زيد زيداً قائماً ولا يجوز في غيرها
ويجوز فيها كون مفعولها ضميراً متصلاً [illegible] انفصالاً دون غيرها تقول
ظننه زيد قائماً ولا يجوز ضربه زيد وحمل عدم وفقد في هذا الجواز اي جواز
ان يكون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متصلين مع اتحاد معناهما حملاً
النقيض على النقيض على وجد ورأي الحلمية نحو اني اراني اعصر خمراً والبصرية نحو
رأيتني في المرآة على رأي العلمية ومنها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها
اي المفعولين لو لم يدخل ان نحو علمت ان زيداً قائم فذهب سيبويه الى ان ان مع
اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام المفعولين لانه حين نصب المفعولين
لا ينصب عند التحقيق الا مفعولاً واحداً هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون
الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر مفعولاً
ثانياً فجعل علمت ان زيداً قائم بتقدير علمت ان زيداً قائماً حاصلاً ذكره الفاضل العصام
اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل في جزئي الجملة
الاسمية لوجود مانع منه فبهذا المعنى يختص التعليق بافعال القلوب ولا يوجد
الا في المفعولين ومال اليه ابن الحاجب رحمه الله تعالى عليه حيث جعله من خصائص
افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال عمله في معموله لا مانع فحينئذ يعمهما

وتمامه ولقد رأيتني مع رسول الله وما لنا الا الاسودان [illegible]

Copyright [illegible] University